

دراسة تحليلية للميزان التجاري للجزائر (2014-2023) وتسليط الضوء على إستراتيجيات الدولة لتحقيق التوازن.

وفاء بوقفة¹

¹ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، w.bougoffa@univ-skikda.dz

Analytical study of Algerian balance of trade (2014-2023) outlining the state's strategy to realize equilibrium

Bougoffa Wafa¹,

¹ University august 20, Skikda (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2024/09/25 ؛ تاريخ القبول: 2024/11/30 ؛ تاريخ النشر: 2024/12/16

ملخص :

تقدم هذه الورقة العلمية قراءة تحليلية للميزان التجاري الجزائري للفترة 2014-2023 مع تسليط الضوء على إستراتيجيات الدولة لتحقيق التوازن، إذ تم عرض كل من هيكل الصادرات و هيكل الواردات للفترة بالتفصيل مع الإشارة إلى تضخم حجم الواردات الذي يدل لعدم الاكتفاء الذاتي للدولة الجزائرية، وتركيبية الصادرات التي تعتمد على المحروقات بأكثر من 90% ، إذ يسجل الميزان التجاري عجز في رصيده في معظم سنوات الدراسة وحتى الفائض المحقق في السنوات الثلاث الأخيرة فهو ناتج عن تضخم عوائد صادرات المحروقات، مما يؤكد هشاشة الاقتصاد الريعي الذي يعاني من التبعية العالية للمحروقات، كما تم تسليط الضوء على إستراتيجية الدولة لرفع الصادرات خارج المحروقات من خلال سياستها الجبائية الرامية لبعث قطاعات قاعدية، والصناعات الموجهة للتصدير من جهة ومجهوداتها لخلق روح المقاولاتية وتشجيع الإنتاج المحلي المدعوم بالتنوع الاقتصادي الموجه نحو لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الواردات من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، صادرات المحروقات، النظام الجبائي، التنوع الاقتصادي.

تصنيف JEL : L25, E62, Q370, F10, F14

Abstract :

This scientific paper provide an analytical study of Algeria's balance of trade from 2014 to 2023, exposing the strategies used by the state to achieve balance, along with describing the import and export structure.

Notably, almost 90% of Algeria's income comes from fuel exports, given that there is a deficit in the trade balance during the majority of the research years, even the surplus achieved over the last three years is the result of fuel exports. The State's fiscal policy, which aims to encourage core sectors and export-oriented industries on the one hand, is part of its effort to boost non-hydrocarbon exports and shift away from the rentier economy and its initiatives to, among other ways, foster an entrepreneurial culture, support regional manufacturing, diversify the economy, attain self-sufficiency, and lower import costs.

Keywords: Balance of trade, Exports, Imports, Fuel exports, Tax system, Economic diversification.

Jel Classification Codes : F14, F10, Q370, E62, L25.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

وفاء بوقفة (2024)، دراسة تحليلية للميزان التجاري للجزائر (2014-2023) وتسليط الضوء على إستراتيجيات الدولة لتحقيق التوازن، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12 (العدد 2)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 142 – 161

1. مقدمة

تمر الجزائر بفترة انتقالية تشهد تغيرات كثيرة وبوتيرة متسارعة على جميع الأصعدة، كما عرفت السنوات الأخيرة حركية كبيرة في الجانب الاقتصادي الذي أصبح يتركز بصفة مباشرة على التكنولوجيا والمعرفة، وهذه التغيرات مست حتى الوزارات والهيئات الرسمية، مثل إنشاء وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة سنة 2020، الاتفاقيات التي أمضتها هذه الوزارة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والعناية الخاصة بالرقمنة وإنشاء وزارة معنية بها، كما مست هذه التغيرات جانب المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الناشئة والعناية الخاصة بالهيكل الداعمة والمرافقة لها كحاضنات الأعمال التي ارتفع عددها من 14 حاضنة سنة 2020 إلى 60 حاضنة أعمال منتشرة عبر التراب الوطني في مطلع سنة 2023، كما تميز مناخ الاستثمار بعدة قوانين وإصلاحات اقتصادية مست على وجه الخصوص كل من النظام الجبائي والاستثمارات، نظرا للعلاقة المميزة التي تربط بينهما.

يعد الميزان التجاري مؤشر لصحة الاقتصاد وخلق التوازن بين الصادرات والواردات، فمن جهة الصادرات، فالجزائر ومنذ استقلالها تتخبط في شبك الاقتصاد الريعي، إذ أن أكثر من 95% من مكونات صادراتها تتمثل في المحروقات، مما أدى إلى تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات وتقلبات أسعارها في العالم، إن الاقتصاد الريعي يعتبر اقتصاد هش مبني على الثروات الطبيعية التي هي من حق كل الأجيال، وخلق سيولة بدون مقابل أو إنتاج مادي مما يترتب عليه عدة مضاعفات كالتضخم وانحيار قيمة العملة وضعف التشغيل.

إن المساعي الحالية في الجانب الاقتصادي للدولة الجزائرية هي خلق التوازن في الميزان التجاري خارج المحروقات وذلك من خلال عدة تعديلات أولها **تقليص حجم الواردات** من خلال عدة تعليمات وقوانين لمنع استيراد عدة مواد كمالية ومواد التجميل بالإضافة إلى السيارات وغيرها، **وزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات** من خلال عدة وسائل كتحفيز روح المقاولاتية في الشباب وتشجيع الاستثمار في عدة مجالات وذلك للوصول للتنوع الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي لتعود الحلقة لتقليص الواردات. كما يعد النظام الجبائي من أهم الأنظمة التسييرية للدول، فبالإضافة لكون الضرائب تمثل جانب الأصول في الميزانية العمومية، فهي أداة لتوجيه الاستثمارات للقطاعات التي تخدم المخططات التنموية، إذ يمكن عن طريق نظام جبائي فعال أن توجه المستثمرين للاستثمار في مجال معين ولجهة جغرافية معينة، أو العكس. ضمن الواقع المشار إليه تمحورت الإشكالية الرئيسية للدراسة حول التساؤل التالي:

ما هو واقع تطور الميزان التجاري الجزائري 2014-2023 في ظل مساعي الدولة لخلق التوازن؟

1.1. الأسئلة الفرعية

- ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:
- أ. ما هو هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2014-2023؟
- ب. ما هو هيكل الواردات الجزائرية للفترة 2014-2023؟
- ج. هل يعكس رصيد الميزان التجاري للفترة 2014-2023 حالة توازن؟
- د. ما هي استراتيجيه الدولة الجزائرية لخلق التوازن في الميزان التجاري؟

2.1. فرضيات الدراسة

- بعد أن تم طرح الإشكالية ومجموعة الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
- أ. تتركز الجزائر على المحروقات في صادراتها.
- ب. الواردات الجزائرية متنوعة وكبيرة.
- ج. الميزان التجاري في الجزائر غير متوازن.
- د. تسعى الدولة الجزائرية لخلق التوازن في الميزان التجاري من خلال عدة إجراءات أهمها السعي للتنوع الاقتصادي.

3.1. أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من خلال ثلاث عناصر، أولهم أهمية الميزان التجاري كمؤشر اقتصادي كلي يعبر على قدرة الدولة لإدخال العملة الصعبة وخصوصا عند تسليط الضوء على هيكله، أما الثانية فهي طول فترة الدراسة 2014-2023 والتي تميزت بحركيتها الاقتصادية العالمية وعدة إجراءات تعديلية داخلية منذ 2020، أما الثالثة فهي تسليط الضوء على التنوع الاقتصادي كحل جوهري لخلق توازن الميزان التجاري والذي يعتبر من أهم مساعي الدولة في السنوات الأخيرة.

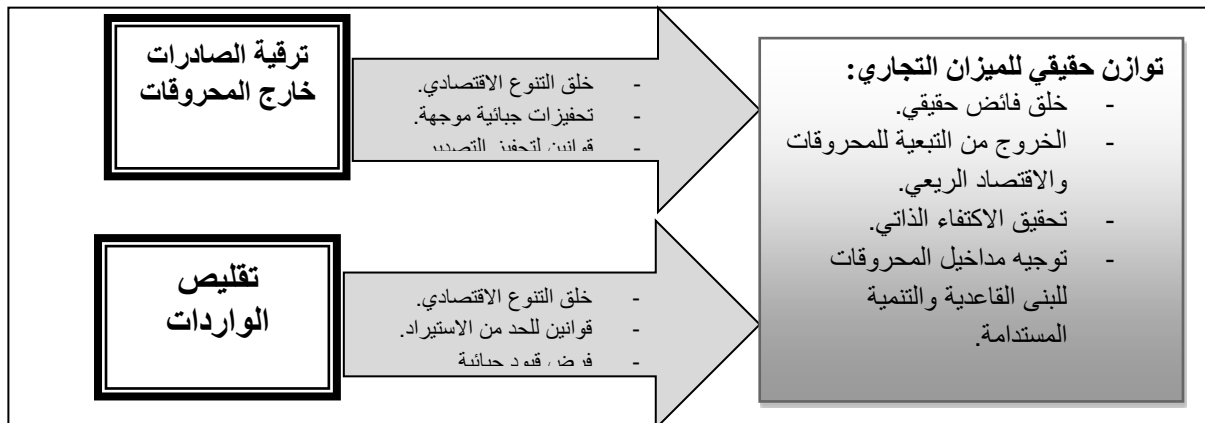
4.1. أهداف الدراسة

- من خلال هذه الدراسة يمكن تحقيق الأهداف التالية:
- تحليل مكونات الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة؛
 - دراسة مدى توازن الميزان التجاري للجزائر خلال فترة الدراسة؛
 - تسليط الضوء على مساعي الدولة لخلق التوازن في الميزان التجاري؛
 - التركيز على النظام الجبائي، والتنوع الاقتصادي كإجراءات هادفة لرفع الصادرات خارج المحروقات؛
 - اقتراح حلول لخلق توازن حقيقي للميزان التجاري.

5.1. هيكل الدراسة:

هيكل الدراسة وأهم النقاط التي ستناولها مبينة في الشكل الموالي:

شكل 1: هيكل الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة.

2. مكونات الصادرات الجزائرية للفترة 2014-2023: تتمثل صادرات الدولة في كل ما هو منتج محليا وموجه للبيع في الأسواق العالمية، إذن فهي مصدر العملة الصعبة.

1.2. مفهوم الصادرات Les exportations: تعرف الصادرات بأنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي أي أنها جزء من الطلب على الناتج الوطني بالخارج. (صخري، 2000، صفحة 130) كما عرفت الهيئة العامة للإحصاء السعودية إجمالي الصادرات على أنه كل من صادرات السلع المحلية (الصادرات الوطنية) وصادرات السلع الأجنبية (إعادة التصدير)، تتمثل الصادرات الوطنية في صادرات جميع السلع التي تم تصنيعها أو إنتاجها محليا بالكامل، أو تلك التي أجري عليها عمليات صناعية غيرت من شكلها وقيمتها، أما إعادة التصدير فهي تلك الصادرات من السلع المستوردة سابقا ليتم تصديرها بدون إجراء أي تعديلات جوهرية عليها. (www.stats.gov.sa, 2022) فالصادرات هي كل من السلع والخدمات والأصول الرأسمالية التي تباع إلى الدول الخارجية، كما يمكن أن تكون هذه التدفقات سلعية وخدمية أو تكون تدفقات للأصول الرأسمالية. (حسام علي، 2011، صفحة 145) ويشمل هيكل الصادرات على جانبين أساسيين: (موسى عريقات، 1997، صفحة 287) الجانب الأول هو التركيب السلعي للصادرات، حيث يعبر عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فهو مؤشر لتنوع المنتجات السلعية وكلما كان عدد السلع المصدرة أكبر، دل ذلك على تطور

الهيكلة الإنتاجية للبلد، وقلت التبعية والمخاطر التي تواجهها صادرات الدولة. وعلى عكس ذلك فكلما انخفض تنوع المكونات السلعية للصادرات و ارتفعت درجة تركيزها على منتج أو عدد صغير من المنتجات، دل ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي. أما عن التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يتمثل الأسواق الخارجية التي توجه لها الصادرات، لذلك فكلما تركزت صادرات الدولة في أسواق محدودة (تبعية للدول الخارجية) مع تصاعد درجة تركيزها السلعي (تبعية للمنتج)، دل ذلك على حالة تبعية الاقتصاد القومي وهشاشته بالإضافة إلى حالة التخلف. وحسب هيئة الأمم المتحدة تحسب وتسجل قيمة الصادرات على أساس تقييمها مع جميع المصاريف المسددة عليها حتى مكتب التصدير. (صخري، 2000، صفحة 130)

2.2. هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2014-2023: يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز الطبيعي. إذ فاقت نسبة الصادرات من المحروقات 98٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية لمدة 10 سنوات قبل 2014. أما عن التوزيع الجغرافي للصادرات فيعد الشركاء الرئيسيون للجزائر في صادراتها كل من فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، الولايات المتحدة وكندا (TRADING, 2024). إذ من خلال ما سبق ذكره يمكن ملاحظة تركيز الصادرات الجزائرية على المحروقات سلعيًا بالإضافة إلى التركيز الجغرافي للصادرات الجزائرية وتبعيتها خصوصًا للإتحاد الأوروبي وهذا يعتبر خطر يهدد توازنها الاقتصادي. والجدول الموالي يوضح تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014\2023 :

جدول 1: تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014\2023

القيمة: (مليون دولار أمريكي)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
صادرات	58462	33081	27918	33202	39277	33244	21925	34058	59788	50496	391451
المحروقات	%97,22	%95,70	%95,25	%96,04	%94,64	%94,15	%91,99	%88,15	%90,90	%90,89	%93,39
صادرات خارج	1667	1485	1391	1367	2218	2068	1910	4578	5978	5058	27720
المحروقات	%2,77	%4,29	%4,74	%3,95	%5,35	%5,85	%8,01	%11,85	%9,10	%9,11	%6,61
صادرات	60129	34566	29309	34569	41115	35312	23835	38636	65716	55554	419171
الإجمالية	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2014-2023) بتصرف.

من خلال الجدول السابق الذي يعرض هيكلًا سلعيًا لإجمالي الصادرات الجزائرية بالقيمة والنسبة للفترة 2014-2023 حسب التقارير السنوية للبنك المركزي، فإن إجمالي صادرات عرف تذبذبًا كبيرًا خلال العقد المدروس حيث قدرت أدنى قيمة لها بـ 23835 مليون دولار سنة 2020 (أزمة كوفيد العالمية) بالإضافة إلى تدهور أسعار البترول إلى 42,08 دولار للبرميل، كما سجلت أعلى قيمة سنة 2022 والمقدرة بـ 65716 مليون دولار وهي نتيجة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في ظل مواجهة الأزمة البترولية العالمية و القائمة على تبني نموذج اقتصادي مبني على التنوع الاقتصادي من جهة وتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت إلى زيادة حجم الصادرات البترولية وسعر البترول معًا.

بلغت الصادرات الإجمالية الكلية 419171 مليون دولار ، وقدّرت نسبة صادرات المحروقات بـ 93,39٪، أما الصادرات خارج المحروقات والتي تمثل النشاط الإنتاجي الحقيقي فقد بلغت 6,61٪، وهي نسبة ضئيلة جدًا تؤكد تركيز الصادرات الجزائرية وتبعيتها للمحروقات (على رأسها البترول) التي تتأثر كمية إنتاجها بالظروف السياسية العالمية وتحكمها اتفاقيات دولية صارمة، كما أن أسعارها متذبذبة ولا يمكن للدولة الجزائرية التحكم فيها، والجدول الموالي يبين تغيرات أسعار البترول للفترة الزمنية المدروسة:

جدول 2: تغير سعر برميل البترول للفترة 2014\2023

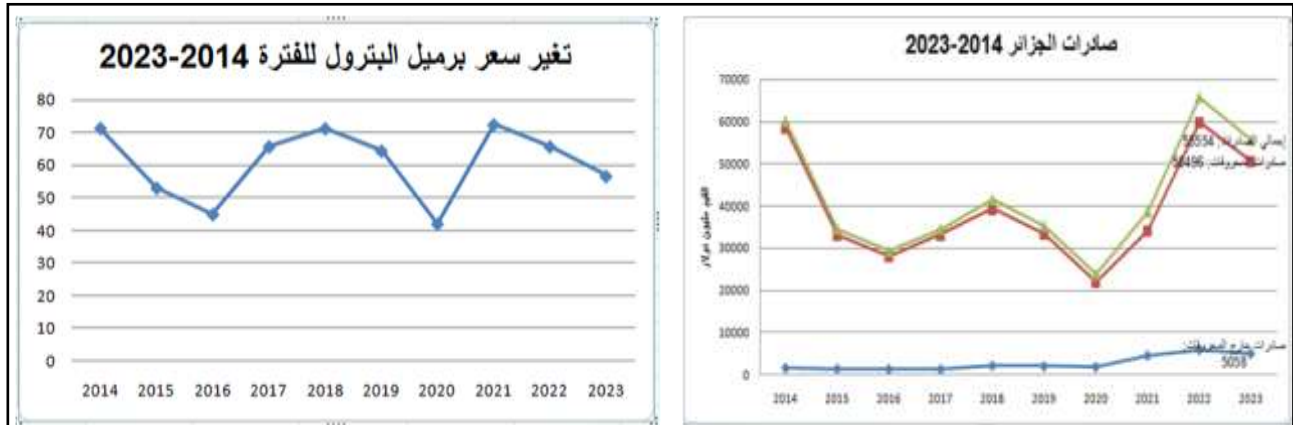
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

السعر بالدولار	71,4	53,07	45	65,74	71,28	64,44	42,08	72,47	65,716	56,654
----------------	------	-------	----	-------	-------	-------	-------	-------	--------	--------

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2014-2023) بتصرف.

أما عن تأثير إجمالي قيمة الصادرات و قيمة صادرات المحروقات فيمكن ملاحظة التقارب بين منحنى تطور أسعار برميل البترول بالدولار و منحنى تطور هيكل الصادرات للفترة 2014-2023:

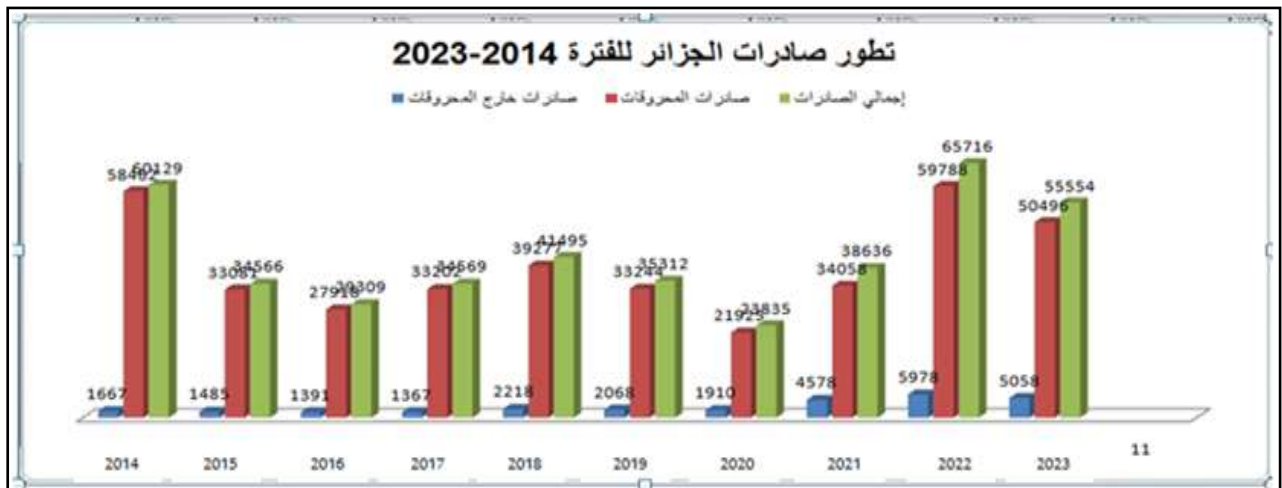
شكل 2: تأثير تقلبات أسعار البترول على هيكل الصادرات في الجزائر للفترة 2014-2023



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02) وبرنامج EXCEL.

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بنسبة جد عالية من التبعية للمحروقات، إذ نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات لم تصل عتبة 2 مليار دولار إلا في سنة 2018 (تقريبا منذ الاستقلال) وهذا عقب أزمة انكماش قطاع المحروقات في هذه السنة، ولمواجهة الأزمة البترولية قامت الحكومة الجزائري بتبني عدة إصلاحات، منها نموذج النمو الاقتصادي والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات، فواصلت الصادرات خارج المحروقات النمو بوتيرة شبه مستقرة، إلى أن حققت سنة 2023 أعلى قيمة لها والمقدرة ب 5,058 مليار دولار بنسبة 9,11% من إجمالي الصادرات. وهذا موضح في الشكل الموالي:

شكل 3: تطور هيكل الصادرات في الجزائر للفترة 2014-2023



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02) وبرنامج EXCEL.

3.2. الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات: عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تنوعا اقتصاديا في الهيكل السلعي وذلك استنادا لعدة إحصائيات، الجدول الموالي يوضح هيكل الصادرات خارج المحروقات.

ملاحظة: بالنسبة للفرق في قيمة مجموع الصادرات خارج المحروقات للثلاث السنوات الأخيرة من الدراسة بين الجدول (01) والجدول (03)، هذا راجع لحساب صادرات الطاقة والكهرباء ضمن الصادرات خارج المحروقات في هذه السنوات حسب ما جاء في (بنك الجزائر، 2014-

(2023)، رغم أنها كانت تحسب ضمن صادرات المحروقات في السنوات السبع الأولى، لذلك تم دراسة الجدول رقم (03) بإنقاص صادرات الطاقة والكهرباء من مجموع الصادرات خارج المحروقات لتوحيد تركيبها كل فترة الدراسة.

جدول 3: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة 2014-2023

القيمة: (مليون دولار أمريكي)

النسبة	المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
13,71%	3729	428	269	575	437	408	373	350	327	239	323	منتجات الغذائية
4,9%	1333	256	263	182	71	96	93	73	84	105	110	المواد الأولية
77,17%	20981	3977	5086	3486	1287	1445	1626	845	909	1113	1207	منتجات نصف مصنعة
0,02%	7	3	2	1	0	0	0	0	0	0	2	تجهيزات فلاحية
2,69%	732	45	84	188	77	83	92	78	53	17	15	تجهيزات صناعية
1,48%	404	65	111	63	37	36	33	20	18	11	10	سلع استهلاكية غير غذائية
100%	27186	4774	5815	4495	1910	2068	2218	1367	1391	1485	1667	مجموع الصادرات خارج المحروقات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2014-2023) بتصرف.

عند تحليل الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات لفترة الدراسة، يمكن ملاحظة أن الصادرات من المنتجات النصف مصنعة تأخذ أكبر القيم بنسبة 77,17% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، تليها المنتجات الغذائية بنسبة 13,71% رغم أن الجزائر تمتلك طاقات طبيعية هائلة في الفلاحة والصيد البحري، كما تعرف الجزائر ضعفا كبيرا في قيمة الصادرات الأخرى مثل المواد الأولية 4,9%، التجهيزات الصناعية بنسبة 2,69%، ثم السلع الاستهلاكية الغير غذائية بنسبة 1,48%، وأخيرا التجهيزات الفلاحية بنسبة 0,02% والتي تنعدم قيمتها في الفترة ما بين 2015-2020.

أما عن تطور الصادرات خارج المحروقات عبر السنوات فهو وكما تم ذكره سالفًا، يشهد تغيرات ما بعد مساعي الإصلاحات الاقتصادية التي تلت الأزمة البترولية وانحيار أسعار البترول لسنة 2018، فهو يشهد تحسنا طفيفا وبلغ أعلى قيمة له سنة 2022 والمقدرة بـ 5815 مليون دولار وذلك يرجع للأزمة العالمية إثر الحرب الروسية الأوكرانية من جهة، ومجهودات الدولة الجزائرية لخلق مناخ استثمار ملائم وتشجيع روح المقاوالتية ودفع المنتجات الجزائرية إلى الأسواق العالمية.

3. مكونات الواردات الجزائرية للفترة 2014-2023: قبل تحليل هيكل الواردات الجزائرية للفترة 2014-2023، يجب حصر مفهوم الواردات بدقة.

1.3 مفهوم الواردات: تعرف الواردات البلد بأنها ذلك الجزء من الناتج الوطني لدول أخرى الذي يتم استعماله في حدود هذا البلد من خلال تدفق السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول إلى داخلها، إذ يتم بيع السلع المتدفقة إلى المواطنين المحليين داخل الدولة. (برايس، 2013، صفحة 37) كما تعرف الهيئة العامة للإحصاء السعودية الواردات على أنها جميع السلع الداخلة والمتدفقة إلى البلاد من أجل بيعها وتلبية احتياجاتها المحلية وذلك بعد خضوعها للإجراءات الجمركية المعمول بها (www.stats.gov.sa, 2022). يعتبر تحليل الهيكل السلعي للواردات ذا أهمية بالغة في إظهار طبيعة تطور الاقتصاد القومي و مدى ارتباطه وتبعيته للخارج، فذلك يعكس كذلك حقيقة توجهات السلطة السياسية لمواجهة ظاهرة التخلف والتبعية. (موسى عريقات، 1997، صفحة 288) وتحسب قيمة الواردات حسب هيئة الأمم المتحدة على أساس قيمتها الحقيقية مضافا إليها تكاليف الشحن والنقل والتأمين. (حسام علي، 2011، صفحة 145)

2.3 هيكل الواردات الجزائرية للفترة 2014-2023: تستورد الجزائر في الأساس السلع الرأسمالية، المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية. وتعد فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا والصين أبرز شركاء الاستيراد الرئيسيين للجزائر. (ECONOMICS، 2024) إذ من خلال ما سبق ذكره يمكن ملاحظة تركيز الواردات الجزائرية وتبعيتها جغرافيا للاتحاد الأوربي وهذا يعتبر خطر يهدد توازنها الاقتصادي، لتكون في موقف ضعف بالنسبة للمصدرين الأساسيين لها وتمكنهم من فرض شروطهم في المعاملات

كما هو الحال لما جرى في التاسع من سبتمبر 2024 عندما فرضت شركة النقل عبر الموانئ الفرنسية تعريفية إضافية على السلع الموجهة لموانئ الجزائر (عنابة، سكيكدة، الجزائر وهران) مقدرة ب 150 يورو للحاوية.

جدول 4: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية للفترة 2014-2023

القيمة: (مليون دولار أمريكي)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
منتجات الغذائية	10550	8950	7860	8065	8199	7694	7723	8877	10369	9921	88208
منتجات طاقة	2650	2240	1230	1899	977	1369	890	513	581	616	12965
المواد الأولية	1667	1490	1507	1456	1814	1921	2199	3401	4037	3880	23372
منتجات نصف مصنعة	12300	11480	10970	10483	10468	9840	7614	7313	9581	9713	99762
التجهيزات الفلاحية	789	637	484	585	537	437	198	247	204	285	4403
التجهيزات الصناعية	18120	16370	14875	13368	12824	10845	8697	9158	8321	9881	122459
سلع استهلاكية غير غذائية	9890	8240	7900	8129	9312	7966	5577	6498	5282	6431	75225
واردات أخرى	3704	3238	4286	4086	3459	3766	2523	1398	383	2115	28958
المجموع الجزئي	59670	52649	49437	48076	47589	43806	35199	37405	38757	42842	455304
الواردات بدون دفع+تصليحات التجهيزات				907	984	826	348				3065
مجموع الواردات الكلي	59670	52649	49437	48981	48573	44633	35421	37405	38757	42842	458369

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2014-2023) بتصرف.

من خلال الجدول رقم (04) يمكن ملاحظة تضخم هائل لفاتورة الواردات للفترة الزمنية المدروسة، إذ بلغ إجمالي الواردات للفترة الزمنية المدروسة إذ بلغت 458369 مليون دولار، كما يمكن ملاحظة تناقص بوتيرة متباطئة عبر السنوات، إذ بلغت قيمة الواردات أعلاها سنة 2014 ب 59670 مليون دولار، أما عن أدنى قيمة لها فكانت سنة 2020 والمقدرة ب 35421 مليون دولار، إذ أنه من الملاحظ تراجع قيمة الواردات الكلية بنسبة 20,63% مقارنة بواردات سنة 2019. أما عن هذا التراجع فقد مس كل عناصر هيكل الواردات ما عدا المنتجات الغذائية التي عرفت زيادة طفيفة جدا من 7694 مليون دولار سنة 2019 إلى 7723 مليون دولار سنة 2020، والمواد الأولية التي بلغت قيمتها 2199 مليون دولار في 2020 مقابل 1921 مليون دولار لسنة 2019، وهذا راجع لتعليمات رئيس الجمهورية لتقليص فاتورة الواردات التي لم تؤثر في واردات المنتجات الغذائية نظرا لأهميتها الحيوية، أما عن واردات المواد الأولية وارتفاع قيمتها على عكس باقي المنتجات فهذا راجع لسياسة تنشيط الإنتاج الداخلي التي تنتهجها الدولة لمحاولة بعث مؤسسات وطنية تسد الاحتياجات، تحقق الاكتفاء وترفع قيمة الصادرات خارج المحروقات.

تحتل التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى من حيث قيمة الواردات الكلية ب 122459 مليون دولار، أي بنسبة 26,71% من إجمالي الصادرات الكلية للفترة، تليها المنتجات نصف المصنعة بقيمة 99762 مليون دولار، ثم المنتجات الغذائية بقيمة 88208 مليون دولار، وبعدها السلع الاستهلاكية الغير غذائية بقيمة 75225 مليون دولار، إذ تأخذ هذه الأصناف الأربعة من هيكل الواردات نسبة 84,13% من إجمالي الواردات للفترة. أما عن أقل الواردات نسبة للفترة المدروسة فهي التجهيزات الفلاحية بقيمة 4403 مليون دولار أي بنسبة 0,96% من إجمالي قيمة الواردات الكلية، والتي من المتوقع أن تعرف زيادة معتبرة سنة 2024 نظرا لفتح استيراد العتاد الفلاحي الأقل من (07) ثلاث سنوات مؤخرا.

4. واقع الميزان التجاري الجزائري للفترة 2014-2023: يتم تسجيل حركة صادرات الدولة وواردها من الدولة وإليها، حيث يتم تسجيل الصادرات من السلع في حساب دائن، والواردات من السلع في حساب مدين. (جريدة القصاص، 2010، صفحة 218) ليتم في المرحلة الأخيرة مقابلة حجم الصادرات الإجمالية مع حجم الواردات الإجمالية وحساب الميزان التجاري.

1.4 مفهوم الميزان التجاري: تعرف الهيئة العامة للإحصاء السعودية الميزان التجاري والمعروف أيضا بمصطلح الصادرات الصافية، أنه الفرق بين الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يدل على ما إذا كانت الدولة لديها فائض (الصادرات أكبر من الواردات) أو

عجز (الواردات أكبر من الصادرات) في تجارتها الخارجية. (www.stats.gov.sa, 2022) كما يمثل الميزان التجاري أحد فروع ميزان المدفوعات فهو يقيد كافة المعاملات التجارية من سلع وخدمات استيرادا وتصديرا من دولة ما إلى دولة أخرى، فإنه يمكن القول بأن هناك عجز في الميزان التجاري إذا فاق حجم الواردات من السلع والخدمات حجم الصادرات من السلع والخدمات لنفس الفترة، أما عن الفائض في الميزان التجاري فهو أن يفوق حجم السلع والخدمات المصدرة حجم الواردات من السلع والخدمات لنفس الفترة. (بناصر و لعلاوي، 2022، صفحة 314) وبمعناه الواسع فالميزان التجاري يمثل رصيد العمليات، أي كل المشتريات من السلع والخدمات والمبيعات منها، وبهذا يمكن تقسيمه إلى ميزان تجاري سلمي (منظور)¹ وميزان تجاري خدمي (غير منظور)². (السهيلي، محمد، و رضوان، 2021، صفحة 779) ويمكن حساب رصيد الميزان التجاري كما يلي:

2.4. حالات الميزان التجاري: يمكن أن يأخذ رصيد الميزان التجاري ثلاث حالات هي السالبة، الموجبة والمعدومة، وتعد حالة التوازن وعدم الاختلال في الميزان التجاري من أهم مؤشرات صحة اقتصاد البلد. الجدول الموالي يبين حالات الميزان التجاري:

جدول 5: حالات الميزان التجاري

حالات الميزان التجاري	العجز	التوازن	الفائض
حسابيا	إجمالي الصادرات > إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات = إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات < إجمالي الواردات
الرصيد	سالب	معدوم	موجب
التعريف	مؤشر على تخلف الدولة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية: الحاجة إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية، الحاجة إلى السلع الوسيطة، واحتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب.	تعاادل المطلوبات المستحقة على البلد من البلدان الأخرى مع حقوق البلد اتجاه العالم الخارجي	مؤشر على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية.
الخصائص	- ضعف تنافسية البلد أمام المنتجات الأجنبية، استنزاف احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، والضرورة للاقتراض من الخارج خاصة في غياب موارد أخرى تسد العجز (المحروقات بالنسبة للجزائر)، تخفيض قيمة العملة الوطنية أملا في كبح جماح الواردات وتحفيز الصادرات، - التضخم دون التمكن من رفع حجم الصادرات بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة التي تدخل في عملية الإنتاج - ارتفاعا للأسعار مصحوبا بركود في الإنتاج ومعدلات بطالة مرتفعة.	تؤدي حالة التوازن إلى ثبات أسعار الصرف واستقرارها، الأمر الذي من شأنه تحقيق التوازن داخليا وخارجيا.	يدل على متانة اقتصاد البلد أي توظيف تام للموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية وإتباع سياسة تجارية محكمة لتنمية الصادرات.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على وبتصرف: (بناصر و لعلاوي، 2022، صفحة 315) (<https://www.aljazeera.net/encyclopedia>)
بالنسبة لأرصدة الميزان التجاري فالعجز أمر مفروغ منه، أما التوازن أو الفائض أي الرصيد الذي يفوق أو يساوي الصفر يبقى أحيانا غير كاف لإصدار حكم بشأن صحة الاقتصاد، خاصة إذا تعلق الأمر بالأنظمة التي تبالغ في اعتمادها على تصدير المواد الأولية والطاقة دون تحويلها (المحروقات). فهي أنظمة اقتصادية تفتقر إلى التنوع، وعادة ما تكون عرضة لعدم استقرار أسعار صادراتها في الأسواق العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية دورية.

كذلك يعد تحقيق الفائض في ظل سياسات اقتصادية غير ملائمة مثل تقييد الدولة للواردات، فيعتبر الفائض المحقق في هذه الحالة على نجاح الدولة في تطبيق سياسة قصيرة الأجل، ولكن ينجم عنها اختلال في النشاط الاقتصادي على المدى الطويل. (بناصر و لعلاوي،

¹ سلع مادية تعبر الحدود الجمركية

² خدمات متبادلة بين الدول: نقل، سياحة، تأمين، عوائد رأس المال...

2022، صفحة 315) كما أن الفائض الغير مدروس في الميزان التجاري يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة وبالتالي ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة بالنسبة للدول الأخرى، مما ينعكس سلبا على مركزها التنافسي من خلال ارتفاع أسعار صادراتها في سوق العالمي، وهذا يعود على إضعاف إنتاجها المحلي وما ينجر عليه من تبعات.

3.4. **تركيبية ورصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2023-2014:** عرف الميزان التجاري الجزائري تذبذبا كبيرا في العقد الأخير، والجدول رقم (06) يبين ذلك:

جدول 6: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2023\2014

القيمة: (مليون دولار

أمريكي)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
قيمة الصادرات الكلية	60129	34566	29309	34569	41115	35312	23835	38636	65716	55554	419171
قيمة الواردات الكلية	59670	52649	49437	48981	48573	44633	35421	37405	38757	42842	458369
رصيد الميزان التجاري	459	-18083	-20128	-14412	-7458	-9321	-11586	1231	26959	12712	-39198
الحالة	فائض	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	فائض	فائض	عجز	عجز

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2023-2014) بتصرف.

من الملاحظ أن الميزان التجاري الجزائري يعاني من عدم الاستقرار والتذبذب خلال الفترة 2023-2014، إذ حقق فائضا ضئيلا سنة 2014، ثم عانى من العجز خلال الفترة 2020-2015، ليعود لتحقيق الفائض في الفترة 2023-2021. وإذا ما تم حساب رصيد الميزان التجاري دون احتساب صادرات الصناعات الاستخراجية (المحروقات)، فنجد أن الصادرات الكلية خارج المحروقات لا تغطي إلا نسبة 06,04% من الواردات الكلية للفترة، إضافة لذلك فسنة 2022 التي حققت أكبر قيمة للفائض والمقدرة بـ 26959 مليون دولار، وادارتها الكلية البالغة 38757 مليون دولار مغطاة بنسبة 154,26% بصادرات المحروقات البالغة 59788 مليون دولار، والشكل رقم (04) يبين ذلك:

شكل 4: تأثير تغيرات سعر برميل البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2023-2014



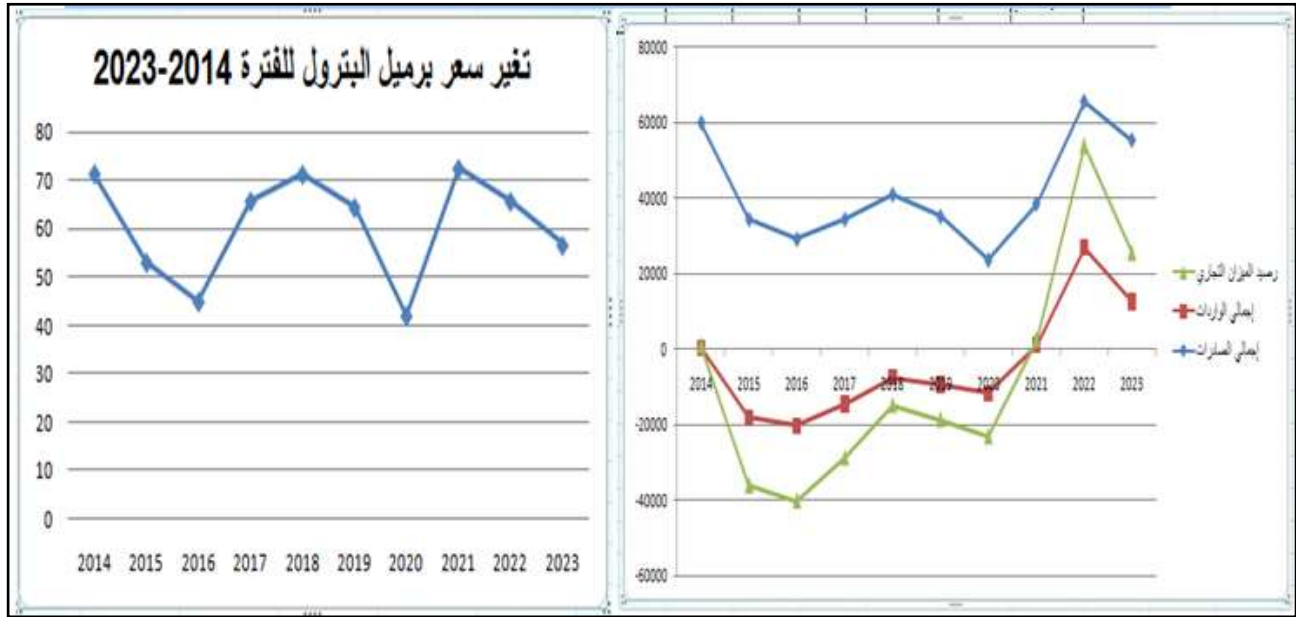
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2023-2014) بتصرف.

مما سبق ذكره وباستعمال معطيات الميزان التجاري، يمكن استنتاج خصائص الاقتصاد الجزائري:

- اقتصاد مبني على الصناعات الاستخراجية؛
- صادراته خارج المحروقات لا تتجاوز 10% من إجمالي الواردات؛
- يعاني من تركيز عالي في الإنتاج (غياب التنوع الاقتصادي)؛
- وارداتها من التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية جد مرتفعة؛

- انخفاض لقيمة العملة الوطنية؛
- انتهاج سياسة تقليص الواردات لتحقيق الفائض؛
- يعاني الاقتصاد الجزائري من التضخم المستورد؛
- ضعف تنافسية الصادرات نظرا لارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة التي تدخل في عملية الإنتاج؛
- بالإضافة لتبعية الاقتصاد الجزائري العالية للبترول وتقلبات أسعاره في السوق العالمي. كما هو موضح في الشكل رقم (05):

شكل 5: تأثير تغيرات سعر برميل البترول على رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2014-2023



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2014-2023) بتصرف.

4.4. أسباب اختلال الميزان التجاري: تعود أسباب اختلال الميزان التجاري إلى عدة عوامل منها الأخطاء المرتكبة في تقييم صرف العملة، الأوضاع السياسية الدولية، القيود التعريفية للتجارة الخارجية، الأزمات الاقتصادية التي تنتج في الدول المتقدمة الرأسمالية وانعكاساتها على الدول النامية، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والتطورات التكنولوجية. (بناصر و علاوي، 2022، صفحة 316)

5. مجهودات الدولة الجزائرية لخلق التوازن في الميزان التجاري: تسعى الدولة الجزائرية لإعادة التوازن للميزان التجاري والذي ينجم عنه عدة مزايا مثل ثبات واستقرار سعر الصرف وبالتالي توازن اقتصادي داخلي وخارجي. وتتمحور سياستها الاقتصادية منذ سنة 2020 على تقليص الواردات من جهة وزيادة الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى بالاعتماد على التنويع الاقتصادي كحل جذري.

1.5. الجباية كوسيلة لخلق التوازن في الميزان التجاري: يمكن للسياسة الضريبية للدولة أن تحفز أو تثبط نشاط معين أو حتى توجهه جغرافيا، حسب الأهداف التنموية المرجوة، إذ تستعمل الدولة الضرائب كمحفز للخوض في مجال معين، أو عنصر ردع في مجال لا يخدم الأهداف التنموية العامة لها. فالتحفيزات الجبائية من السياسات حديثة النشأة، ويستعمل مصطلح الامتياز أو التحفيز للتعبير على الأساليب التي تتخذها الدولة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ ترمي هذه السياسة إلى زيادة الاستثمارات لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليص الواردات ولما لا الاكتفاء الذاتي، العمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية من خلال خلق مناخ استثمار جذاب، وتشجيع عملية التصدير... الخ.

إذ يمكن تعريف التحفيز الجبائي بأنها: "جملة الإجراءات والامتيازات التي تتخذها الدولة لفائدة معينة مرجوة من الأعوان الاقتصاديين والمستثمرين لتوجيه نشاطهم نحو ترقية قطاع معين أو منطقة جغرافية أو أي غرض آخر تخليه الطبيعة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية." (بن

شرشار، 2017، صفحة 05). كذلك تتمثل التحفيزات في: " إعانات مالية غير مباشرة وليس تسبيق نقدي، وتكون من طرف الدولة." (صحراوي، 1992، صفحة 92).

من خلال ما سبق ذكره يمكن استنتاج أن التحفيزات الجبائية هي: مجموعة من الإجراءات والأساليب والسياسات ذات الطابع الإغرائي، والمتمثلة في الإعانات المالية الغير مباشرة والممنوحة من طرف الدولة بهدف النهوض بقطاع معين في ظل الخطط التنموية العامة، ووفق شروط ومعايير محددة مسبقا يلتزم بها الأعوان المستفيدون، إذن فالتحفيزات الجبائية هي تخلى الدولة عن جزء من عوائدها الضريبية في الميزانية العمومية لفائدة المستفيدين من السياسة التحفيزية.

1.1.5. أهداف التحفيزات الجبائية: للتحفيزات الجبائية أهداف اقتصادية واجتماعية، فمن الجانب الاقتصادي هي أداة في يد الدولة لتوجيه الاستثمارات لمجال معين وتحقيق التنمية الشاملة، ومن الجانب الاجتماعي فالتحفيزات الجبائية يمكن أن تكون أداة لخلق العدالة الاجتماعية، والجدول رقم (07) يوضح ذلك.

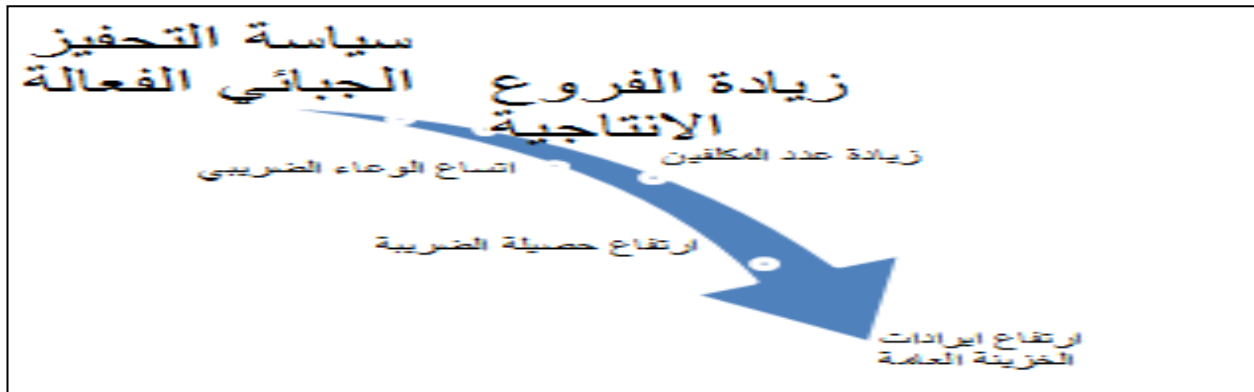
جدول 7: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتحفيزات الجبائية

الاقتصادية	الاجتماعية
- تنمية الاستثمار من خلال خفض العبء الضريبي. - تقليص هيكل التكاليف لدى المؤسسة المستفيدة من التحفيز الأمر الذي يجعلها تستثمر في الوفورات الجبائية. - دعم واردات السلع الرأسمالية الضرورية لسير عملية الإنتاج في المراحل الأولى لإطلاق المشروع وحياة المؤسسة الخاصة. - تشجيع القطاعات والمشاريع التي تحقق التكامل الاقتصادي. - توجيه الاستثمارات نحو المجالات والأنشطة التي تحوز على الأولوية في المخطط التنموي الوطني. - تشجيع المشاريع الحلقة لمناصب شغل. - تحصيل إيرادات إضافية متعلقة بتطوير الصادرات كناتج لمساعدة العمليات الإنتاجية الهادفة إلى التصدير خارج قطاع المحروقات.	- خلق مناصب الشغل، الذي يعتبر رهان بالغ الأهمية للدول النامية وذلك بمنح تحفيزات جبائية للمؤسسات التي تمتص البطالة. - تحقيق التوازن الجهوي، من خلال الحوافز الجبائية الجغرافية، والموجهة لتحفيز الاستثمار في المناطق الظل لتحقيق التنمية الشاملة والتكافؤ الفرص. - الإعفاء الضريبي للدخول الضعيفة التي تقل عن مستوى معين يحدده القانون (30000 دج في الجزائر).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (حمروش و علاش، 16 ديسمبر 2019، صفحة 04) و (بوقفة، أعرابة، و مايو، 2018، صفحة 201) بتصرف.

كما أن التحفيزات الجبائية في ظاهرها تضحية من طرف الدولة وتخفيض من إيرادات الخزينة كون الحصيلة الضريبية تمثل جانب الأصول في الميزانية العمومية، إلا أنها في الحقيقة زيادة إيرادات الخزينة على المدى البعيد، فتتميز الاستثمارات تؤدي إلى تنوع النشاط الاقتصادي كما ونوعا وزيادة عدد المكلفين بالضريبة، مما يؤدي بالضرورة إلى اتساع الوعاء الضريبي الأمر الذي يعود بالإيجاب على الحصيلة الجبائية ويؤدي إلى زيادتها وبالتالي زيادة إيرادات الخزينة العمومية. والشكل رقم (06) يوضح ذلك:

شكل 6: آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة



المصدر: (بوقفة، أعرابة، و مايو، 2018، صفحة 21). نظام الامتيازات الجبائية في الجزائر وأهم الأجهزة المانحة له: تعد التحفيزات الجبائية هي إحدى أدوات السياسة الجبائية التي تعتمد على الضرائب كآلية أساسية لإحداث الآثار المرغوب فيها، إذ يمكن أن تكون هذه الآثار زيادة الصادرات أو تقليص الواردات، ومن مكونات النظام الجبائي يوجد الامتيازات الجبائية الممنوحة وأهم الأجهزة المانحة للتحفيزات الجبائية.

أ. الامتيازات الممنوحة لعمليات التصدير: إذ تستفيد المؤسسات التي توجه منتجاتها إلى التصدير من المزايا الآتية: (المديرية العامة للضرائب) - في مجال الرسم على القيمة المضافة TVA: تستفيد المشتريات أو البضائع المستوردة والمحقة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أي إعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتعليقها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة. (المادة 13 من ق.ر.ر.أ).

- في مجال الضرائب المباشرة:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP. (والذي أصبح يحس كل القطاعات بموجب قانون المالية 2024)
- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات IBS للعمليات المدرة للعملة الصعبة: عمليات بيع السلع الموجهة للتصدير أو تأدية خدمات موجهة للتصدير.

هذا الإعفاء يمنح على حصة رقم الأعمال CA المحقق بالعملة الصعبة شرطاً أن تقدم وثيقة إثبات دفع الإيرادات على مستوى بنك مقيم في الجزائر. كما لا يمكن الاستفادة من هذا الإعفاء، لقطاعات النقل بأنواعه (البري والبحري والجوي) وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

ب. أهم الأجهزة المكلفة بمنح التحفيزات الجبائية في الجزائر: تسعى بعض الهيئات العمومية المكلفة في الجزائر للتأثير على الاستثمار وزيادة الطاقات الإنتاجية وذلك باستخدام الامتيازات الضريبية، ومن أهم الوكالات يمكن ذكر: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية NESDA، المجلس الوطني للاستثمار CNI، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI، الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي ANAE، الشبايك الوحيدة اللامركزية...

3.1.5. التدابير الجبائية المتخذة في قانون المالية 2024 والهادفة لدعم التنوع الاقتصادي: حسب ما جاء في بيان لوزارة المالية عن التدابير الجبائية الرئيسية للقانون 23-22 الصادر في 24 ديسمبر والمتضمن لقانون المالية لسنة 2024، الصادر في الجريدة الرسمية لتاريخ 31 ديسمبر 2023 العدد 86 والخاصة بترقية الاستثمار، وجاء في مواده:

- المادة 20: يعفى رقم الأعمال الناتج عن أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج من الضريبة الجزافية الوحيدة؛
- المادة 35: يتم تمديد تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة TVA 9% على النفائات القابلة للتأمين؛
- المادتين 14، 24: إلغاء الرسم على النشاط المهني TAP، فهذا التدبير له تأثير في تحسين مناخ الأعمال من خلال تخفيض العبء الضريبي على الشركات.
- المادة 18: تعديل معدل الضريبة الجزافية الوحيدة المطبق في إطار القانوني للمقاول الذاتي من 5% إلى 0,5% بغية تشجيع المقاولاتية الذاتية في الجزائر وتوسيع الوعاء الضريبي.

- المادة 67: تعزيز تنمية السوق المالية من خلال منح مزايا جبائية لتشجيع الشركات للجوء إليها لتغطية احتياجاتها التمويلية.

- المادة 73: إعفاء عمليات تصدير المنتجات المصنعة محليا من رسم الفعالية الطاقوية.

- المادة 90: تطبيق المعدل المخفض 9 % من الرسم على القيمة المضافة على المدخلات الموجهة لتربية المائيات.

4.1.5. التحفيزات الجبائية المقدمة لمختلف القطاعات خارج المحروقات: تهدف التحفيزات الجبائية التي تقدمها الدولة لتحقيق الأهداف ذات النفع العام و الشامل و مراعاة التحديات الحالية و المستقبلية لأجل الخروج من الاقتصاد الريعي إذ تساهم التحفيزات في تنمية و ترقية الاستثمارات بمختلف أنواعها و توجيهها حسب القطاعات التي تخدم الأهداف التنموية للدولة و المناطق الواجب ترقيتها. ومن أهم القطاعات المستفيدة من هذه التحفيزات يمكن ذكر: قطاع السياحة، قطاع الصناعة خارج المحروقات، قطاع التجارة، قطاع الحرفيين والصناعات التقليدية، قطاع البناء والأشغال العمومية والأنشطة العقارية، ورشات الملاحة البحرية والجوية. كما تستفيد هذه القطاعات من تسهيلات كبيرة في استغلال العقار الصناعي والسياحي.

2.5. التنوع الاقتصادي كآلية خلق التوازن في الميزان التجاري: تبذل الدولة الجزائرية مجهودات كبيرة في السنوات الأخيرة للخروج من التبعية للمحروقات وخلق توازن حقيقي في ميزانها التجاري، ويظهر ذلك جليا في سعيها لخلق المؤسسات وزرع روح المقاولاتية خصوصا في طلاب الجامعات، وكذلك إحداث عدة إصلاحات في قطاعات قاعدية وفتح المجال لرواد الأعمال للاستفادة من الإعانات والمرافقات... كما راهنت على تعميم استعمال الرقمنة في مختلف القطاعات لخلق مناخ استثمار مبني على الشفافية، في مقابل ذلك قامت بتقليص حجم الواردات وإعادة تجميع قائمة السلع المستوردة بشكل يسمح بتغطية الطلبات المحلية ومنح أريحية للمنتجات المحلية في السوق.

1.2.5. إستراتيجية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنوع الاقتصادي: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية الشاملة نظرا لخصائصها، فهي تحتل صدارة اهتمام الدولة الجزائرية وأهم الاستراتيجيات المعتمد عليها لتحقيق التنمية والاكتفاء الذاتي، وهذا ما يظهر جليا من خلال سياسة تشجيع المقاولاتية في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإصدارها القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال منح جملة من التحفيزات الجبائية و الجمركية، فاتخذتها الحكومة كإستراتيجية بديلة للصناعات الثقيلة لما لها من مؤهلات و مزايا كسهولة الإنشاء، قدرتها خل والمساهمة في التنوع الاقتصادي، خلق ثروات، و تقليص من فاتورة الواردات وكذا تعزيز الصادرات وبالتالي يسهل تحقيق الاكتفاء الذاتي. (صوار و عياش، 2022، صفحة 09)

وقد نتج عن هذه الجهود نمو معتبر في عدد المؤسسات، إذ بلغ عددها نهاية سنة 2022 حوالي 1.3 مليون مؤسسة، أي بارتفاع يقدر بنسبة 5,71% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، إلا أن عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع العام هي الوحيدة التي عرفت تراجعاً طفيفاً في عددها بنسبة -0,88%، في المقابل مؤسسات القطاع الخاص كلها عرفت ارتفاع ملحوظ في عددها بين السنتين وعلى رأسها النشاط الحرفي الذي سجل أعلى نسبة ارتفاع، وهذا راجع لإستراتيجية دعم الأنشطة الحرفية من طرف الدولة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 8: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سني 2021-2022

الانحراف	2022/12/31		2021/12/31		نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
	بالقيمة	النسبة %	عدد م ص م	النسبة %	عدد م ص م
	2-	0.02	223	0,02	225
	73440	99.98	1359580	99,98	1286140
	42274	56.09	762769	56,01	720495

5,5%	31166	43.89	596811	43,97	565645	- الأشخاص الطبيعية
6,74%	20480	23.83	324085	23,6	303605	- النشاط الحرفي
4,07%	10686	20.06	272726	20,37	262040	- مهن الحرة
5,7%	73438	100	1359803	100	1286365	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (https://www.industrie.gov.dz, 2022)

من الجدول أعلاه، يمكن تقدير العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1.3 مليون مؤسسة في نهاية سنة 2022، منها ما يقدر ب: 99,98% مؤسسات خاصة، في المقابل بلغت نسبة المؤسسات العامة حدود 0,02% وهي نسبة ضعيفة جدا، توزعت المؤسسات الخاصة على الأشخاص المعنوية بنسبة 56,09% والأشخاص طبيعية بنسبة 43,89%، كما تنقسم الأشخاص الطبيعية إلى 20,08% مهن حرة و 23,83% كأنشطة حرفية، وهذا دليل على سياسة الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع ودعمه بالإضافة للتسهيلات التي تم تقديمها كتخفيض أو إعفاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دفع بعض الضرائب و الرسوم عند فترة الإنشاء وحتى في المراحل المتقدمة من توسيع نشاطها. كما أن إحصائيات وزارة الصناعة فإن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات مصغرة (من 1 إلى 9 موظفين) بنسبة 97,58%. (سنوساوي و شرفاوي، 2023، صفحة 119)

2.2.5. إستراتيجية دعم المؤسسات الناشئة لتحقيق التنوع الاقتصادي: تعتبر المؤسسات الناشئة أكبر محركات النمو في الاقتصاديات الحديثة نظرا لخصائصها (سهولة الإنشاء، الاعتماد على الابتكار ، نموها الأسّي..)، وأهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، حيث تساهم بفعالية في التنمية المحلية وتحقيق القيمة المضافة، ترقية الاقتصاد الوطني والخروج من فخ الاقتصاد الريعي وبالتالي الاتجاه نحو تنوع الصادرات وزيادة العائدات من العملة الصعبة. (سلطاني و بوشياخي، 2022، صفحة 14) لقد تم وضع إطار قانوني خاص للمؤسسات الناشئة (المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المتعلق بإنشاء مؤسسة ناشئة و مشروع مبتكر و حاضنة الأعمال)، كما حدد لها عدة إمتيازات كتسهيل الإجراءات البيروقراطية عند التأسيس، رقمنة عملية التسجيل في الأرضية www.startup.dz، واستخراج السجل التجاري الرقمي، بالإضافة للمرافقة من قبل حاضنات الأعمال والمسرعات، وصولا للإعفاءات الجبائية التي تصل ل (5) سنوات... الخ إن أهم مجهودات الدولة الجزائرية في هذا الصدد هو القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 والذي يحدد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية- مؤسسة ناشئة/مشروع مبتكر بالشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، والذي يعتبر طفرة نوعية في دور الجامعة خصوصا من خلال إخراج رواد أعمال خالقين لمناصب شغل، إذ يتم تسجيل المشاريع التي تحقق درجة عالية من الابتكار فيما بعد في صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF، أما المشاريع التي لم تحصل على قدر كافي من الإبداع فيتم توجيههم كمؤسسات مصغرة تتكفل بمرافقتهم الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية NESDA . وفي كلتا الحالتين يتم التكفل المادي ومرافقة حاملي المشاريع لتجسيد الفكرة نحو مشروع مقاولاتي.

3.2.5. الرقمنة كأداة لتسهيل التنوع الاقتصادي: تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لتعميم الرقمنة في كل القطاعات وخصوصا بعدما أثبتت هذه الأخيرة ضرورتها خلال أزمة كوفيد19 العالمية. إذ أنه تزايد تكثيف الجهود المبذولة من طرف الدولة لرقمنة الإدارة الجزائرية خلال سنتي 2023/2024، هذا ما أدى إلى توفر بيانات اقتصادية رسمية ودقيقة فيما يتعلق بمناخ الاستثمار ، فدقة البيانات وشفافيتها مع طرحها في الوقت المناسب يسمح للباحثين والمحللين وكذلك المستثمرين دوليين كانوا أو محليين بتوضيح الرؤية وتعزيز إمكانية جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي. (البنك الدولي، 2024)

4.2.5. العناية بقطاع الفلاحة كقطاع قاعدي لباقي القطاعات: يحظى قطاع الفلاحة باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية كونه قطاع قاعدي لباقي القطاعات، يمكن الارتكاز عليه لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيض فاتورة الواردات الخاصة بالمواد الغذائية. كما تعد الفلاحة والصناعات الفلاحية رافدا أساسيا للتنوع والنمو الاقتصاديين. ففي إطار قانون الاستثمار 22-18، يستفيد المستثمرون الزراعيون الناشطون

بصفة شركة جزائرية من عدة امتيازات ضريبية لمدة تتراوح من 3 إلى 10 سنوات حسب نظام الامتيازات المعتمد. والجدول الموالي يفصل ذلك:

جدول 9: الإعفاءات الجبائية الخاصة بقطاع الفلاحة

مجال الإعفاء	شكل الإعفاء
IRG	- الإعفاء الكلي والدائم للإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب، البقول الجافة والتمور، وعن المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه لاستهلاك على حالته؛ - الإعفاء الكلي ولمدة (10) سنوات من بداية النشاط لإيرادات تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي الحديثة الاستصلاح؛ - إعفاء المستثمرات التي مساحتها: 6 هكتار الواقعة بالجنوب والهضاب العليا، 2 هكتار الواقعة بالمناطق الأخرى.
TVA	- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المعدات و التجهيزات الفلاحية المصنوعة في الجزائر وكذلك الأسمدة؛ - تطبيق المعدل المخفض 9 % من الرسم على القيمة المضافة على المدخلات الموجهة لتربية المائيات.
IBS	- إعفاء صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية و التأمين المحققة مع شركائها فقط؛ - إعفاء التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء، وكذا الاتحادات المستفيدة من الاعتماد؛ - إعفاء الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ وبيع المنتجات الفلاحية وكذا الاتحادات المعتمدة؛ - إعفاء لمدة (3) سنوات ومنذ بداية النشاط لعمليات إنتاج الأسمدة الأزوتية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (www.mfdgi.gov.dz) و قانون المالية 2024.

أما قانون 22-23 (قانون المالية 2024) فقد أضاف بدوره عدة امتيازات جبائية تخص قطاع الفلاحة والصناعات الفلاحية، كإعفاء رقم الأعمال الناتج عن أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج من الضريبة الجزائرية الوحيدة، وإعفاء عمليات تصدير المنتجات المصنعة محليا من رسم الفعالية الطاقوية. بالإضافة للتحفيز الجبائية يستفيد قطاع الفلاحة من عدة امتيازات مالية في إطار الدعم كإعانات المالية التي تمنح للمزارعين بهدف الحصول على وسائل الإنتاج، والمنح التحفيزية التي تعتبر مبالغ مالية تمنح لتحفيز الفلاحين. كما قامت الحكومة الجزائرية وبناء على قرار رئيس الجمهورية باتخاذ عدة تدابير للنهوض بهذا القطاع، يمكن ذكرها فيما يلي: (www.aps.dz، 2022)

- **في مجال الحبوب:** تم رفع أسعار شراء الحبوب من الفلاحين المحليين لتشجيع الاستثمار وتحفيزهم على زيادة الإنتاج الوطني، كما استفاد الفلاحون من زيادة في الدعم على الأسمدة من ميزانية الدولة ، لتنتقل النسبة من 20% إلى 50%؛

- **في مجال البذور:** بادرت الحكومة بوضع برنامج يهدف للتقليص تدريجيا من الكميات المستوردة وبلوغ الاكتفاء الذاتي، وفي هذا الصدد تم تدشين البنك الوطني للبذور على مستوى المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها؛

- **في مجال تطوير المكننة الفلاحية:** تم بموجب قرار صادر عن رئيس الجمهورية وحسب ما جاء في نص قانون المالية لسنة 2023، السماح باستيراد المعدات الفلاحية بكل أنواعها وكذا الجرارات المستعملة، كما نص على السماح بجمركة خطوط ومعدات الإنتاج المستعملة والمعدات و العتاد الفلاحي الذي يقل عمره عن 7 سنوات.

- **في مجال الموارد المائية:** يمتهد قطاع الفلاحة في توفير الموارد المائية اللازمة لتأمين الإنتاج، مع فتح شبك وحيد لتسهيل إجراءات منح رخص التنقيب والتعميق للآبار. كما تم منح المستثمرات الفلاحية حصص مائية من السدود الكبرى.

أما في مجال القروض ذات الفوائد المخفضة، فيستفيد الناشطون في هذا المجال من عدة امتيازات في التعامل مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: (www.aapi.dz، 2023)

- **القرض الموسمي (الرفيق):** موجه للفلاحين والمربيين والمستثمرين الذين يعملون في إطار تطوير القطاعات المنتجة الوطنية التي تسهم في تكثيف، تحويل، تقوية، تخزين وتصدير المنتجات الفلاحية.

- **القرض الاستثماري (التحدي):** هو قرض استثماري مدعوم (طويل المدى)، تحدد مدته حسب ما تمليه دراسة جدوى المشروع، وما يتفق مع المستفيد.

وفي هذا الصدد فإن الحكومة تطمح إلى تحقيق الأهداف التالية مع نهاية سنة 2024: (www.aapi.dz، 2023)

- تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية عن طريق رفع الإنتاج والإنتاجية الزراعية.
- تطوير نموذج زراعي جديد مدعوم بالاستثمار الخاص وخلق جيل جديد من المنتجين.
- رفع القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية والزراعية في الأسواق الدولية.
- تحقيق التنمية المستدامة للمناطق الريفية، وخاصة المناطق الجبلية والصحراوية.
- تطوير وتحديث الزراعة عن طريق دمج المنتجات ذات الصلة بالتكنولوجيات الحديثة والرقمنة.

5.2.5. خلق الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي ANAE لدعم التنوع الاقتصادي: حددت مهامها بمقتضى المرسوم التنفيذي 196-

23 الذي ينظم الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وسيرها. كشف قانون المالية لسنة 2023 عن جملة من الامتيازات التي سيستفيد منها حاملي

بطاقة المقاول الذاتي في الجزائر. ومن مهام الوكالة: (https://www.sahm-media.dz .)

- الإعفاء من إلزامية القيد في السجل التجاري، إذ يكفي أن يبدأ المقاول نشاطه بالتسجيل في السجل الوطني للمقاولين الذاتيين، الأمر الذي يسمح له بالاستفادة من نظام ضريبي تفضيلي.

- تسمح بطاقة المقاول الذاتي بالعمل في المنزل، فالقانون يسمح باتخاذ عنوان السكن أو فضاء عمل مشترك (Coworking space) مقرا للنشاط، كما أن حامل هذه البطاقة بإمكانه الاستفادة من التأمين الصحي، من خلال إتاحتهم فرصة الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء. (Casnos)

- أما بالنسبة لعائدات التصدير للخدمات الرقمية بالعملة الصعبة، فإن المقاول الذاتي يحصل هذه العائدات بشكل كامل لحسابه، شرط أن يقوم بتحصيلها في حساب بنك تجاري موطن في الجزائر.

- الاستفادة من نظام ضريبي تفضيلي حسب نص المادة 9 من القانون 22-23 المتعلق بالقانون الأساسي للمقاول الذاتي المؤرخ في 18 ديسمبر 2022، مدعما بقانون المالية رقم 22-24 الذي عدل الضريبة الجزافية الوحيدة للمقاول الذاتي من 5 % من رقم الأعمال إلى 0,5 % من رقم الأعمال.

3.5. إجراءات أخرى لرفع الصادرات خارج المحروقات: ترافق وزارة التجارة وترقية الصادرات المتعاملين الاقتصاديين المحليين في توجهاتهم نحو الأسواق الدولية في سعيها المتعدد الأشكال لترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك من خلال توفير التسهيلات إدارية لعملية التصدير، الدعم المالي والمعنوي للمصدرين والقيام بالتأطير عند المشاركة والقيام بالتظاهرات الاقتصادية بالخارج، كل ذلك بغية دفع المنتج الجزائري نحو العالمية، كما تمنح الدولة عدة إعانات عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) لكل شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات (مادية) أو تقدم خدمات (لا مادية)، و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجلات التجارية ينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ الإعانة بإشراف من وزارة التجارة و ترقية الصادرات، إذ تمس الإعانات خمس مجالات هي: (www.commerce.gov.dz، 2022)

- الأعباء التي لها صلة مباشرة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- جزء من التكاليف الخاصة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- تمويل التكاليف الخاصة بتعديل وتكييف المواد حسب متطلبات الأسواق الخارجية؛
- تمويل جزء من تكاليف النقل الدولي وشحن البضائع المحلية بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير، بقيمة 50% في حالة نقل دولي لمنتجات زراعية قابلة للتلف، و 25% في حالة نقل دولي لمنتجات غير زراعية وتصديرها لوجهات بعيدة؛

- التكفل الكلي/الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض والصالونات المتخصصة بالخارج، بقيمة 100% إذا ما كانت المشاركة ذات طابع استثنائي بموجب قرار سياسي، 80% إذا ما كانت المشاركة في الصالونات والمعارض مدرجة في البرنامج الرسمي للتظاهرات التي ستشارك فيها الجزائر و 50% إذا ما كانت المشاركة فردية خارج قائمة التظاهرات المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي.

ففي سنة 2022 كان برنامج التظاهرات في الخارج جد حافل بالمشاركة في 9 معارض دولية، 8 صالونات متخصصة منهم 4 في الصناعات الغذائية، وتنظيم 7 معارض للمنتجات الجزائرية في عدة دول ذات أهمية إستراتيجية في التجارة الخارجية الجزائرية، أما من ناحية الدعم المعنوي فقد شهد شهر جويلية 2024 الطبعة الثانية لجائزة رئيس الجمهورية لأفضل صدر تحت شعار (التزام، إنجازات، أفاق) والتي تهدف لتكريم أفضل المصدرين للسلع والخدمات لرواد الأعمال الجزائريين. (2022, www.commerce.gov.dz)

6. تحليل ومناقشة النتائج: من الدراسة التحليلية للميزان التجاري للفترة 2014-2023، و بعد تشخيص كل من هيكل الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري، تم التوصل إلى:

- هيكل الصادرات جد مركز سلعيا على المحروقات بنسبة تفوق 90%، وجغرافيا على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يدعو للتفكير أن الجزائر تقع تحت وطأة التبعية لأسعار البترول العالمية وبعض الدول فهو اقتصاد مبني على الصناعات الاستخراجية، وكذلك بعيد جدا عن التنوع ومفهوم الاستدامة في تسيير الثروات.

- هيكل الواردات جد متنوع سلعيا لكنه أيضا مركّز جغرافيا على عدد صغير من الدول، مما يدل أن الجزائر تعاني من عدم الاكتفاء الذاتي والتبعية للدول المصدرة، فرغم ما تترخ به الجزائر من طاقات وموارد (تنوع مناخي، أراضي فلاحية، ثروة غابية...) إلا أن صادراتها خارج المحروقات لا تغطي 10% من إجمالي الواردات. كما أن وارداتها من التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية جد مرتفعة.

- رصيد الميزان التجاري يتحرك بنفس وتيرة حركة سعر برميل البترول خلال فترة الدراسة، أي أن العجز راجع لتراجع أسعار البترول، أما الفائض فيرجع لانتعاشها في السوق العالمي، كما ينتهج الاقتصاد الجزائري سياسة تقليص الواردات لتحقيق الفائض التي تعتبر سياسة انتقالية غير صالحة على المدى الطويل، كما أن ارتفاع قيمة الواردات وخصوصا من المواد الأولية تؤدي إلى ظاهرة التضخم المستورد التي تنعكس سلبا على قيمة العملة وتؤدي إلى ضعف تنافسية الصادرات نظرا لارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة التي تدخل في عملية الإنتاج.

- فيما يخص جهود الدولة الجزائرية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري فهي تتبع عدة سياسات، أولها الاعتماد على السياسة الجبائية لخلق مناخ استثمار فعال وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات ومناطق تخدم الأهداف التنموية الشاملة للدولة. كما تركز السياسة الاقتصادية في السنوات الأربعة الأخيرة على خلق التنوع الاقتصادي من خلال سياسة تحفيز ودعم ومرافقة المستثمرين في القطاعات خارج المحروقات وخصوصا الاستثمارات الموجهة للتصدير، كما تعتمد الدولة على استراتيجية تنمية متوازنة بين القطاعات بالاعتماد على الاتفاقيات بين مختلف الوزارات. وفي الأخير وضعت الدولة الجزائري الرقمنة كرهان لخلق الشفافية ودفع المنتجات الجزائرية ومرافقتها في السوق العالمي.

7. الخاتمة:

من خلال الدراسة التحليلية لرصيد الميزان التجاري للفترة 2014-2023، يمكن استنتاج أن الاقتصاد الجزائري يعاني من عجز في ميزانه التجاري في معظم سنوات الدراسة، وحتى عند تحقيقه فائض فهو لا يعتبر فائضا حقيقيا، إذ يعتمد على الصناعات الاستخراجية، كما أن هيكل الواردات جد متنوع سلعيا مما يدل على عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي وخصوصا في قطاعات قاعدية مثل المنتجات الغذائية، أما هيكل الصادرات فهو جد مركّز على المحروقات مما يدل على ضعف التنوع الاقتصادي للدولة، والتبعية الكبيرة لسوق عالمي غير مستقر تضبطه أولا وقبل كل شيء الظروف السياسية العالمية قبل اقتصاد السوق. وبما أن الميزان التجاري يعتبر مؤشرا لصحة الاقتصاد فإن الدولة الجزائرية كثفت جهودها في السنوات الأخيرة وخاصة بعد أزمة كوفيد العالمية لتحقيق التوازن لميزانها التجاري وخصوصا رفع صادراتها خارج المحروقات من خلال سياسة مكثفة مركّزة على عدة أدوات كالسياسة الجبائية المحفزة للاستثمار، خلق

المؤسسات، تشجيع التصدير مقابل وضع حدود للواردات. وسياسة تشجيع روح المقاولاتية وخلق هياكل مرافقة للمؤسسات الجديدة والمتعثرة في السوق، بالإضافة إلى الدعم المالي والمعنوي للمستثمرين وخاصة المصدرين منهم.

1.7. نتائج الدراسة

بعد التطرق إلى ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تحمل ضمنيا الإجابة على تساؤلات الدراسة:

- للإجابة على التساؤل الأول والثاني فإنه يمكن القول أن هيكل الصادرات في الجزائر مرتكز على المحروقات، أي ضعف التنوع الاقتصادي، وهيكل الواردات جد متنوع أي ضعف في الاكتفاء الذاتي؛
- للإجابة على التساؤل الثالث: فإن الميزان التجاري في الجزائر يعاني من عجز كبير، ورصيده مرتبط مباشرة بتقلبات أسعار البترول؛
- حتى عند تحقيق فائض في الميزان التجاري فهو معتمد على الصناعات الاستخراجية و انتهاج سياسة تقليص الواردات لتحقيق الفائض، أي يمكن أن يسمى فائض وهمي لأن الصادرات خارج المحروقات لا تغطي 10% من الواردات؛
- للإجابة على التساؤل الرابع: تبذل الدولة الجزائرية ومنذ سنة 2020 مجهودات كبيرة لخلق التنوع الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي لتقليص الواردات من جهة، ودعم الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، والنتيجة ملحوظة في السنوات الثلاث الأخيرة، لكنها تبقى غير كافية؛

- الجهاز الجبائي أداة أساسية في يد الدولة و من أهم السياسات التي تستخدمها الجزائر لتفعيل لتوجيه الاستثمار جغرافيا وحسب القطاعات التي تخدم الأهداف التنموية الشاملة؛

- تتمين دور الشباب خريجي الجامعات في الاستثمار يدل على مسار الدولة الراشد في الاعتماد على العلم في تسيير المؤسسات؛
- قانون المقاول الذاتي، المؤسسات الناشئة، قانون الاستثمار 2024، العناية الخاصة ودعم قطاع الفلاحة، والحرص على تعميم الرقمنة بالإضافة إلى إلغاء عدة ضرائب.. يعبر على قوة وعزيمة الدولة الجزائرية في خلق مناخ استثمار جذاب مبني على الشفافية؛

2.7. توصيات الدراسة:

بناءً على ما تقدم يمكن تقديم بعض الاقتراحات فيما يلي:

- ضرورة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنوع الاقتصادي خصوصا بعد أزمة اغيار أسعار البترول سنة 2020 وتبعاتها؛
- ترخر القطاعات الاقتصادية في الجزائر (فلاحة، سياحة، صناعة...) بمقومات النجاح للمنافسة العالمية يجب تهيئتها؛
- قبل منح التحفيزات الجبائية والدعم المالي، يجب إجراء دراسات ميدانية تعكس الواقع الجزائري ومتطلبات التنمية مع دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاقتصادية وبالتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية وهيئات الدعم والمرافقة؛
- يجب التركيز على الإنتاج المادي والتكامل بين القطاعات وانتهاج طرق الاستدامة في تسيير ثروات الدولة؛
- يعتبر النظام الجبائي أداة لتوجيه الاستثمارات وتحقيق التنوع الاقتصادي، ولكن لنجاح أي نظام يجب أن يكلل بمهينة ضبط ورقابة فعالة؛
- لا يجب الاستهانة بالنظام الضريبي كأداة لخلق التوازن، فهناك دول تبني اقتصادها عليه، مثل الجنات الضريبية.
- البترول ثروة الأجيال يجب التعامل معها بطريقة تحقق الاستدامة مع التفكير في التحول إلى الطاقات المتجددة والبديلة.

3.7. أفاق البحث: يمكن أن تقودنا الدراسة الحالية لأفاق بحث مختلفة، كدراسة حول واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بعد إصدار قانون المالية 2024، كذلك يمكن التفكير في واقع وأفاق المقولة الذاتية في الجزائر وتأثيرها على الميزان التجاري، كما يمكن التركيز على أثر إلغاء الضريبة على النشاط في توازن الميزان التجاري.

قائمة المراجع:

- <https://www.sahm-media.dz>. (s.d.). Consulté le 18ماي 2024.
- <https://www.aljazeera.net/encyclopedia>. (s.d.). Consulté le 29أوت 2024.

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جوان، 2022). <https://www.industrie.gov.dz>. Consulté le 30, 2022, sur موقع وزارة المناجم
- *TRADING ECONOMICS*. (2024). Consulté le 10, 2024, sur <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/balance-of-trade>.
- www.aapi.dz. (2023). *الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار*. Consulté le 1, 2024, sur <https://aapi.dz/ar/accueil-ar/>.
- وكالة الأنباء الجزائرية. (2022). www.aps.dz; Consulté le 10, 2024, sur
- www.commerce.gov.dz. (2022). *وزارة التجارة وترقية الصادرات*. Consulté le 25, 2024
- www.mfdgi.gov.dz. (s.d.). Récupéré sur www.mfdgi.gov.dz
- www.stats.gov.sa. (2022). Consulté le 29, 2024, sur https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/bot_ar_49.pdf
- البنك الدولي، تقرير. (2024). *تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائر، الاستثمار في البيانات من أجل نمو اقتصادي متنوع*. البنك الدولي.
- السهيلي، م. ع.، محمد، ع. أ. &، رضوان، ح. م. (2021). *دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر*. مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل. (1) 2،
- المديرية العامة للمضرائب (s.d.). Consulté le أكتوبر 2023, sur www.mfdji.gov.dz
- برايس، د. (2013). *دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال 1970-2010*. جامعة الجزائر.
- بن شرشار، ع. أ. (2017). (25) التحفيز الجبائي ودورها كآلية تفعيل الإجراءات دعم وترقية الاستثمار. ج. 0. قالمة (Éd.). ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، 05.
- بناصر، ج. &، علاوي، أ. خ. (2022). *دراسة تحليلية لتطور بنية الميزان التجاري الجزائري للفترة 1995-2020*. مجلة الابداع. 12 (2)، 313-329،
- بنك الجزائر. (2014-2023). *التقارير السنوية*.
- بوقفة، ع. أ.، أعرابة، أ. &، مايو، ع. أ. (2018). *أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. مجلة اقتصاديات المال والأعمال. 201، (02) 04،
- جويذة القصاص، ج. (2010). *النقود والبنوك والتجارة الخارجية*. الاسكندرية: الدار الجامعية للاسكندرية.
- حسام علي، د. (2011). *مبادئ الاقتصاد الكلي* (éd.). الطبعة الثانية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- حمروش، ر. &، علاش، ز. (16). ديسمبر. (2019) الملتقى الوطني. *تفعيل النظام الضريبي في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية*. المدينة: جامعة يحي فارس.
- سلطاني، س. &، بوشخي، ع. (2022). *التحفيز الجبائي كآلية لتفعيل دور الحاضنات في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر*. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت. 14، (01) 03،
- سنوساوي، ف. &، شرفاوي، ع. (2023). *تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحدياتها*. مجلة أبحاث الحماية الاجتماعية. 111-125، (01) 04،
- صحراوي، ع. (1992). *مظاهر الجبائية في الدول السياسية وأثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي*. الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية.
- صخري، ع. (2000). *التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- صوار، م. &، عياش، ز. (2022). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي للفترة 2017-2021. مجلة العلوم الانسانية. (03) 09،
- موسى عريقات، ح. م. (1997). مبادئ الاقتصاد، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. (éd.) الطبعة الثانية. (عمان: دار زاهر للنشر والتوزيع.

الجرائد الرسمية والمراسيم التنفيذية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، المادة الأولى، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996
- المرسوم التنفيذي رقم 226/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996
- المرسوم التنفيذي رقم 17\100
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادر 16 بتاريخ 8 مارس 2017، المادة 3.
- الأمر 03-01 المؤرخ في 20\08\2001، المعدل والمتمم بالأمر 06-08 المؤرخ في 15\07\2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 07 والمعدلة من أحكام المادة 23، للمرسوم التنفيذي 06 \ 356
- القانون 22-23 الصادر في 24 ديسمبر والمتضمن لقانون المالية لسنة 2024، الصادر في الجريدة الرسمية لتاريخ 31 ديسمبر 2023 العدد 86 والخاصة بترقية الاستثمار.